

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(577/2/2015)



المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

ملخص الموازنة للسنة المالية 2015

حزيران 2015



USAID
من الشعب الأمريكي

مشروع الإصلاح المالي
Fiscal Reform Project



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله



صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

التشاركية

تحمل المسؤولية

المحتويات

تقديم

- 6 خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2014
- 12 توجهات وفرضيات موازنة عام 2015
- 16 التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2015
- 17 أبرز ملامح الموازنة لعام 2015
- 26 الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل
- 29 أهم المستجدات في موازنة عام 2015
- 31 آلية إعداد الموازنة العامة
- 34 مراحل إعداد الموازنة العامة
- 35 المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

تقديم

دأبت دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الاخيرة على اتخاذ الاجراءات الهادفة الى تعزيز مبدأ الشفافية والمشاركة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وقد كان لهذه الاجراءات الدور الواضح في تحسين مرتبة الاردن في التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات العلاقة في مجال شفافية الموازنة. وفي سياق متصل، فقد تضمن ميثاق النزاهة الوطنية وخطتها التنفيذية المرتكزات والمشاريع التي تعزز الاجراءات التي تقوم بها الدائرة للارتقاء بادارة الموازنة العامة، من خلال اعداد الموازنات على اساس الموازنة الموجهة بالنتائج وتبني سياسة نشر واطلاق الموازنات وملاحقتها بالوسائل المناسبة وبصورة تضمن الشفافية.

وايماناً من دائرة الموازنة العامة بأهمية مضامين منظومة النزاهة الوطنية ودورها في تحقيق الكفاءة والفاعلية وتعزيز وتعميق مبدأ الشفافية في العمل العام، يسر دائرة الموازنة العامة ان تضع بين يدي المواطن الاردني والمهتمين بشؤون الموازنة العامة وثيقة ” ملخص الموازنة للسنة المالية 2015“ متضمنة موجزاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015، وأبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2014، وأهم أبعاد وملامح وتوجهات وفرضيات وتقديرات الموازنة العامة للسنة المالية 2015، إضافة الى أهم المستجدات في موازنة عام 2015، وآلية ومراحل إعداد الموازنة العامة والمخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

وستواصل الدائرة متابعة أفضل الممارسات والاجراءات الدولية المتبعة في مجال ادارة الموازنة ومأسسة التواصل بين دائرة الموازنة العامة من جهة والمواطن الاردني والجهات المهتمة من جهة اخرى للمساهمة في ارساء ركائز الحوكمة الرشيدة.

د. محمد احمد الهزايمة

مدير عام دائرة الموازنة العامة

خلاصة الأداء الإقتصادي والمالي لعام 2014

ما زال الاقتصاد الاردني يتأثر بتداعيات الازواج الاقليمية المتوترة والتي ساهمت بشكل واضح في الحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد الاقتصاد الاردني في عام 2014 تحسناً طفيفاً في مستوى أدائه مقارنة بالمعدلات العالمية او الإقليمية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2014 نمواً حقيقياً بلغت نسبته 3.1% مقابل نموه بنسبة 2.8% في عام 2013. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 بنسبة 3.4% مقابل نموه بنسبة 5.6% عام 2013، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغت نسبته 6.6% في عام 2014 مقابل 8.6% عام 2013.

وعلى صعيد أداء القطاعات الإقتصادية، فقد حققت هذه القطاعات نمواً حقيقياً وبنسب متفاوتة في عام 2014، حيث شهدت قطاعات ”الصناعات الاستخراجية“ و”المياه والكهرباء“ و”الزراعة“ و”التجارة والمطاعم والفنادق“ و”منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات“ تسارعاً في معدلات نموها في حين سجلت باقي القطاعات الأخرى تباطؤاً في معدلات نموها مقارنة بعام 2013. وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة الى ان معدل البطالة في عام 2014 قد انخفض الى 11.9% مقابل 12.6% في عام 2013.

وعلى صعيد تطورات المستوى العام للأسعار في المملكة في عام 2014، ووفقاً للبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والتي اعتمدت عام 2010 كسنة أساس بدلاً من العام 2006 في احتساب معدل التضخم وذلك اعتباراً من بداية 2015 تماشياً مع المنهجيات والتصانيف الدولية، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2014 نحو 2.9% مقارنة بنحو 4.8% لعام 2013. وقد جاء هذا التباطؤ في معدل التضخم محصلة لتباطؤ أسعار مجموعة ”المساكن“ لتنمو بما نسبته 4.8% مقارنة بنحو 6.8% في عام 2013. وتباطؤ أسعار مجموعة ”السلع والخدمات الأخرى“ لتنمو بما نسبته 1.3% في عام 2014 مقارنة بنحو 5.8% في العام السابق، وتباطؤ أسعار مجموعة ”الغذاء“ لتنمو بنسبة بلغت 0.3% في عام 2014 مقارنة بنحو 4.2% في عام 2013 من جهة، وارتفاع أسعار مجموعة ”الملابس والأحذية“ بنسبة 9.3% مقابل 4.1% في عام 2013 من جهة أخرى.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد سجلت صادرات المملكة في عام 2014 ارتفاعاً بلغت نسبته 7.5% مقابل 1.2% في عام 2013. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة بلغت 3.1% في عام 2014 مقابل ارتفاعها بنسبة بلغت 6.3% في عام 2013. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة بلغت 1.4% ليصل الى 10.2 مليار دينار في عام 2014 مقارنة بنحو 10.0 مليار دينار في العام السابق.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري في عام 2014 عجزاً مقداره 1730.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.8% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقداره 2458.0 مليون دينار أو ما نسبته 10.3% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013. ويعزى انخفاض هذا العجز بشكل رئيسي لارتفاع صافي التحويلات الجارية في عام 2014 بنحو 348 مليون دينار عن مستواه في عام 2013. اضافة الى ارتفاع فائض حساب الخدمات في عام 2014 بنحو 542 مليون دينار عن مستواه في عام 2013. وتجدر الاشارة الى ارتفاع فاتورة المستوردات من ”النفط الخام ومشتقاته” لتصل إلى نحو 4072 مليون دينار في عام 2014 مقابل 3694 مليون دينار في عام 2013، وارتفاع مقداره 378 مليون دينار أو ما نسبته 10.2%، متأثرة بارتفاع فاتورة المستوردات من زيت الوقود الثقيل والديزل لتعويض انقطاع الغاز المصري، وانخفاض فاتورة المستوردات من النفط الخام في عام 2014 بسبب تراجع أسعار النفط العالمية. كما ارتفعت فاتورة مستوردات ”المواد الغذائية والحيوانات الحية” في عام 2014 لتصل الى 2545.1 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 138 مليون دينار أو ما نسبته 5.7% بالمقارنة مع مستواها في عام 2013.

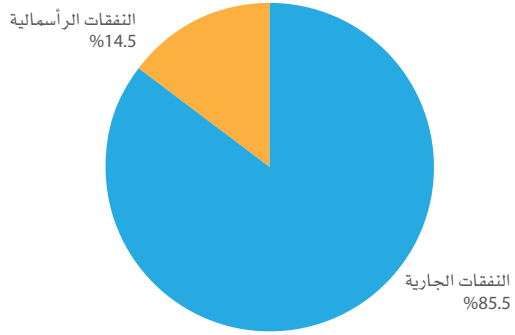
أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في عام 2014 بنسبة 6.9% عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 مقارنة مع ما نسبته 9.7% في عام 2013. وقد جاء هذا النمو في نهاية عام 2014 محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 4.2% عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2013 مقابل ارتفاع بلغت نسبته 11.8% في نفس الفترة من عام 2013 عن مستواها في نهاية عام 2012. وارتفاع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2014 بنسبة بلغت 14.6% عن مستواه في نهاية عام 2013 مقارنة مع ارتفاع مقداره 3.9% في نفس الفترة من عام 2013 من جهة أخرى.

وأما بخصوص ”التسهيلات الائتمانية”، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2014 بنحو 335 مليون دينار أو ما نسبته 1.8% عن مستواها المسجل في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع مقداره 1110 مليون دينار أو ما نسبته 6.2% في نهاية عام 2013. وتجدر الاشارة الى ان هذا الارتفاع قد تركز بشكل رئيسي في التسهيلات المقدمة لقطاعي ”الانشاءات” و”الافراد”، في حين تراجع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعات ”الصناعة” و”التجارة العامة” و”خدمات النقل”. وفي المقابل، ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2014 ليبلغ مستوى قياسي حيث وصل الى 14.1 مليار دولار، أو ما نسبته 17.3% عن مستواه في نهاية عام 2013، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهور.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد سجلت النفقات العامة ارتفاعاً مقداره 776 مليون دينار أو ما نسبته 11.0% ليصل الى 7853 مليون دينار مقابل 7077 مليون دينار في عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع

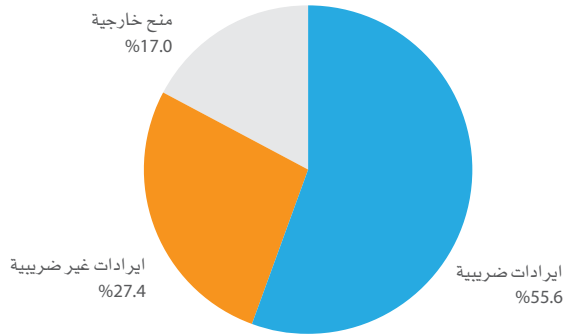
محصلة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 661 مليون دينار أو ما نسبته 10.9% من جهة، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 115 مليون دينار أو ما نسبته 11.3% من جهة أخرى.

هيكل النفقات العامة لعام 2014



وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً عن مستواها في عام 2013 بمقدار 1509 مليون دينار أو ما نسبته 26.2% لتصل إلى 7268 مليون دينار مقابل 5759 مليون دينار في عام 2013. وقد جاء الارتفاع في الإيرادات العامة كمحصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بنسبة 17.8% وارتفاع المنح الخارجية بنحو 93.5%. ويعود ارتفاع الإيرادات المحلية بصورة رئيسية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 10.5% والإيرادات غير الضريبية بنسبة 35.9%.

هيكل الإيرادات العامة لعام 2014



وترتيباً على ما سبق، فقد انخفض عجز الموازنة لعام 2014 - متضمناً المنح الخارجية - بمقدار 733 مليون دينار عن مستواه في عام 2013 ليصل إلى نحو 585 مليون دينار مقابل 1318 مليون دينار في عام 2013، ولتهبط بذلك نسبته للناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3% مقارنة مع 5.5% في عام 2013.

وبناءً على التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2014 بما نسبته 7.6% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ نحو 20,555.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار في نهاية عام 2013 أو ما نسبته 80.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع صافي الدين الداخلي بما نسبته 5.6% في نهاية عام 2014 ليصل إلى 12,525.4 مليون دينار، أو ما نسبته 49.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما نسبته 49.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، من جهة، وارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة 11.0% ليبلغ في نهاية عام 2014 نحو 8,030.1 مليون دينار، أو ما نسبته 31.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما نسبته 30.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، من جهة أخرى.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2014	2013	البيان
%3.1	%2.8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية
%2.9	%4.8	معدل التضخم
%11.9	%12.6	معدل البطالة
%7.5	%1.2	معدل نمو الصادرات الوطنية
%3.1	%6.3	معدل نمو المستوردات السلعية
4072	3694	فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار)
%6.8-	%10.3-	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
%6.9	%9.7	معدل نمو السيولة المحلية
14.1	12.0	الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية (مليار دولار)
%1.8	%6.2	معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
7,852.9	7,077.2	النفقات العامة (مليون دينار)
%30.9	%29.7	% الناتج
7,267.6	5,758.9	الإيرادات العامة (مليون دينار)
%28.6	%24.1	% الناتج
585.3-	1,318-	عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار)
%2.3-	%5.5-	% الناتج
20,555.5	19,096.5	صافي الدين العام (مليون دينار)
%80.8	%80.1	% الناتج
8,030.1	7,234.5	رصيد الدين الخارجي (مليون دينار)
%31.6	%30.3	% الناتج
12,525.4	11,862.0	صافي الدين الداخلي (مليون دينار)
%49.2	%49.7	% الناتج

وأما بخصوص التدابير الحكومية التي اتخذتها الحكومة في عام 2014 ، فقد قامت الحكومة باتخاذ العديد من الاجراءات التي تعكس عزم الحكومة على احتواء عجز الموازنة العامة ضمن المستويات الآمنة، وذلك من خلال ضبط وترشيد النفقات من جانب، وتحسين مستوى الإيرادات المحلية وتحسين النشاط الاستثماري من جانب آخر. حيث قررت الحكومة تخفيض ما نسبته (25%) من مخصص المحروقات لكل وزارة او دائرة في قانون الموازنة ولكل مؤسسة او هيئة او وحدة حكومية مستقلة ضمن قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 ، اضافة الى الزام كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المستقلة باستخدام السيارات ذات المحرك المنخفض وعدم استخدام السيارات التي تزيد سعة محركها عن (2000 CC). والحد من حركتها الا للضرورة القصوى وعدم شراء سيارات جديدة يزيد محركها عن (1600 CC) الا بإذن خاص من رئيس الوزراء مع بيان المبررات. اضافة الى الزام كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المستقلة بعدم استخدام المركبات الحكومية من قبل الموظفين الذين يتقاضون علاوة بدل اقتناء وتحت طائلة المساءلة. كما تم إصدار تعليمات تنظيم طلبات الشراء المحلي للمحروقات النفطية لسنة 2014 بالاستناد إلى أحكام المادة (69) من نظام اللوازم بهدف تحديد ضوابط للاستهلاك الفعلي للمحروقات وفقاً للمخصصات المرصودة وعدم تراكم المتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية غير المسددة. ولأجل ضبط التعيين في مؤسسات الدولة وتحقيق المزيد من العدالة وتكافؤ الفرص في هذا المجال، فقد تم اخضاع جميع المؤسسات الحكومية لنظام الخدمة المدنية والتعيين من مخزون الديوان باستثناء البنك المركزي، كما تم شمول التعيينات في امانة عمان الكبرى والبلديات و تعيينات الكوادر الادارية في الجامعات الرسمية والمستشفيات من خلال مخزون ديوان الخدمة المدنية.

وفي اطار الاجراءات المتخذة لتقليص النفقات الحكومية، قامت الحكومة استناداً الى قانون اعادة هيكله الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالغاء و/أو دمج المؤسسات والهيئات ذات المهام المتشابهة مثل:

- الغاء مؤسسة تشجيع الاستثمار وهيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة ودمجهما في هيئة الاستثمار.
- الغاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء وهيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي ودمجهما في هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن.
- إلغاء سلطة المصادر الطبيعية ودمجها في وزارة الطاقة والثروة المعدنية.
- إلغاء دائرة المطبوعات والنشر وهيئة الاعلام المرئي والمسموع ودمجهما في هيئة الاعلام.
- الغاء هيئة التأمين ودمجها في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- إلغاء الهيئة التنفيذية للتخاصية ودمجها في وزارة المالية.

هذا بالإضافة إلى عدم ادراج موازنة كل من صندوق قصور الكلى وضريبة المعارف ضمن مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية كونهما لا يتمتعان بكيان مستقل ومنفصل عن الوزارة المعنية.

واما فيما يتعلق بالإجراءات الهادفة الى تحسين مستوى الإيرادات المحلية وتشجيع النشاط الاستثماري، فقد قامت الحكومة بإقرار القانون الجديد لقانون ضريبة الدخل بما يؤدي الى تحقيق الاصلاح الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي. كما قامت الحكومة برفع الرسوم والضرائب على عدد من السلع الكمالية كالسجائر والمشروبات الكحولية ورسوم التأشيرات ورسوم تصاريح العمل. ومن جهة أخرى، قامت الحكومة بإقرار قانون جديد للاستثمار بهدف تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لما لذلك من اهمية في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وزيادة حجم الصادرات. كما تم اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق المزيد من التعاون والشراكة الفاعلة بين القطاعين وبما يحقق الاهداف المنشودة للاقتصاد الوطني.

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة قد شارفت على الانتهاء من اعداد وثيقة ”رؤية الاردن 2025“ وفق رؤية جلالة الملك المعظم الذي كلف الحكومة بإعداد تصور مستقبلي للاقتصاد الوطني للسنوات العشرة القادمة. وترسم الوثيقة طريقا للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع، والتي من مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات.

توجهات وفرضيات موازنة عام 2015

التزاماً بالبرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي سوف تواصل الحكومة جهودها المبذولة لتحقيق المزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أفضل بما يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة.

كما تسعى الحكومة إلى وضع تصوّر مستقبلي للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويُحسّن من تافسية الاقتصاد الوطني ويُعزّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وضمن هذا الإطار سيتم إعداد رؤية متكاملة وشاملة للمالية العامة في المملكة تفضي الى تحسين مستوى الإيرادات المحلية وضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وتوجيهه حسب الأولويات الوطنية والتخصيص الأمثل للموارد المالية وبما يضمن إحتواء عجز الموازنة العامة والحد من تنامي الدين العام بإعتبارهما التحدي الأكبر للحكومة خاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي كان لها انعكاس كبير على الأوضاع الاقتصادية والمالية، الامر الذي يستدعي اتخاذ الاجراءات الضرورية لخفض المديونية وعجز الموازنة إلى المستويات الآمنة.

وتستند السياسات والإجراءات الإصلاحية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى ركائز النزاهة الوطنية التي تشمل سيادة القانون وإنفاذه والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة في جميع نواحي الحياة العامة والمشاركة في صنع القرار. وسيؤدى تنفيذ المشاريع الواردة في الخطط التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية الى تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام. وضمن هذا السياق سيتم مواصلة العمل على إعداد الموازنة العامة وفق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وضمن الإطار المالي متوسط المدى حسب أفضل الممارسات العالمية ومواصلة العمل على تطوير نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبما يساهم في تعزيز أركان الاعتماد على الذات وزيادة مناعة الاقتصاد الوطني تجاه ما يحدث من تطورات وتقلبات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة لعام 2015 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :

1. مواصلة الالتزام بالبرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي الذي يهدف إلى إحتواء عجز الموازنة العامة والمديونية وبما يمكن الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية وبما يساعد على تدعيم أركان الإستقرار المالي والنقدي.
2. تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.
3. التأكيد على أهمية مشاريع الطاقة المتجددة بأشكالها المختلفة للحد من فاتورة الطاقة في ظل ارتفاع كلفة المدخلات البديلة للغاز كزيت الوقود والسولار في توليد الطاقة الكهربائية.
4. توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة من خلال تفعيل النشاط التمويلي لصندوق تنمية المحافظات الذي يهدف الى تمويل الاحتياجات التنموية والمشاريع الرأسمالية في كافة محافظات المملكة.
5. الاستمرار في تقليص الإنفاق غير المنتج وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإلغاء أو دمج المتشابه منها والمضي قدماً في إعتداد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.
6. تنفيذ الخطة التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية في محاورها المختلفة بما يفضي إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام.
7. السعي لتوفير التمويل الضروري للموازنة العامة وبأقل التكاليف من خلال تبني خطة حكومية واضحة المعالم لإعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة في هذا المضمار، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مواصلة عملية الإصلاح الإقتصادي والمالي.
8. الإعتماد بشكل أكبر على الموارد الذاتية وتعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، هذا بالإضافة إلى تعميق إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليص إعتمادهما على دعم الخزينة العامة.

9. الإستغلال الأمثل للمنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية من خلال التركيز على تمويل المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الأولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والنقل والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات.

كما استندت تقديرات النفقات والايادات في قانون الموازنة العامة لعام 2015 الى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

- عدم إصدار ملاحق موازنة الا في الحالات ذات الضرورة القصوى، علماً بأن الحكومة قد التزمت بعدم اصدار ملحق موازنة خلال عامي 2013 و 2014 وذلك للمرة الاولى منذ عام 2000.
- ضبط معدلات النمو في جميع بنود النفقات العامة وخاصة الجارية منها.
- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وضبط آلية إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.
- وقف التعيينات بكافة أشكالها لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلا في حالات الضرورة وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء والتأكد من توفر المخصصات المالية اللازمة لذلك.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لعملية تثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات، مع الأخذ بعين الإعتبار زيادة علاوة غلاء المعيشة الشخصية للفئة الثالثة بمقدار (15) دينار.
- رصد المخصصات المالية لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- رصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية.
- رصد المخصصات المالية اللازمة للنفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء مع التأكيد على مواصلة ضبط وترشيد بنود هذه النفقات.
- استكمال تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز الحكومي إستناداً إلى قانون إعادة هيكلة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الهادف إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وترشيد الإنفاق من خلال إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في المهام في جهة واحدة.
- إعتدأ أنظمة رقابية فعالة وخاصة في الوحدات الحكومية بحيث ترفع من مستوى إعتدأها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقلل من الإعتدأ على دعم الخزينة العامة.
- الاستمرار في رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والأقل حظاً.

- الإستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والآثاث وسحب المركبات الحكومية المستخدمة من قبل الموظفين.
- تنفيذ مشاريع إدارة الموارد العامة للدولة باستخدام التقنيات الحديثة ومنها مشروع إدارة المعلومات المالية الحكومية ومشروع إدارة المشتريات والمخزون الحكومي والتي تقوم وزارة المالية بتنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية إضافةً إلى مشروع تتبع وإدارة المركبات الحكومية.
- مواصلة رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق تنمية المحافظات وبرنامج البنية التحتية للمحافظات وذلك بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية المنتجة والمولدة للدخل والموفرة لفرص العمل للمواطنين.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الحيوية في قطاعات الطاقة والطرق والنقل والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات من خلال تمويلها من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية.
- عدم رصد أي مخصصات للمشاريع الجديدة بإستثناء المشاريع الإستراتيجية والمشاريع الممولة من المنح الخارجية والقروض.
- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
- اقرار مشروع القانون الجديد لضريبة الدخل بما يساعد على تحقيق الاصلاح الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2015

استندت موازنة عام 2015 إلى توقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

1. استمرار الأداء المتواضع للإقتصاد الوطني في ضوء تداعيات الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (4.0%) لعام 2015 و(4.5%) لكل من عامي 2016 و2017. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (7.7%) لعام 2015 و(7.8%) و(7.5%) لعامي 2016 و2017 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو(2.4%) في كل من عامي 2015 و 2016 ونحو (2.2%) في عام 2017.
3. نمو الصادرات السلعية بنسبة (3.8%) لعام 2015 و(3.3%) لعام 2016 و(4.1%) لعام 2017.
4. تراجع المستوردات السلعية بنسبة (1.6%) و (1.7%) لعامي 2015 و 2016 تبعاً ونموها بنسبة (2.8%) لعام 2017.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 نحو (8.1%) لتتخفف هذه النسبة إلى(4.7%) في عام 2016 ثم إلى (3.8%) في عام 2017.
6. استمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الاحتياطات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبمقدار تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن ستة شهور.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2015 - 2017

البيان	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	7.7	7.8	7.5
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	4.0	4.5	4.5
معدل التضخم (CPI) %	2.4	2.4	2.2
معدل نمو الصادرات السلعية %	3.8	3.3	4.1
معدل نمو المستوردات السلعية %	-1.6	-1.7	2.8
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	8.1	4.7	3.8
متوسط سعر برميل النفط للسنوات (2015-2017)	100 دولار*		

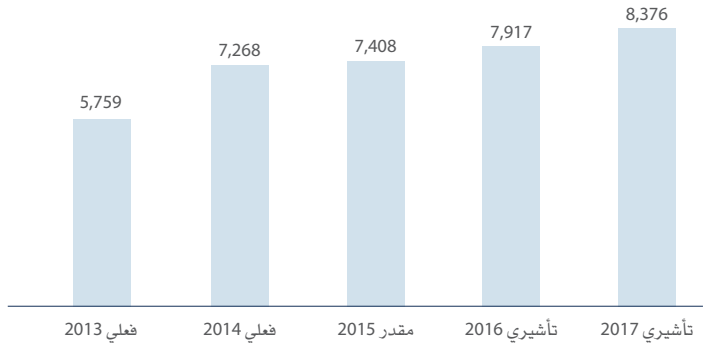
* علماً بأن مجلس النواب قد اعتمد فرضية سعر 60 دولار/ برميل، وعليه قرر المجلس تخفيض النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 بمبلغ (220) مليون دينار.

ابرز ملامح الموازنة لعام 2015

أولاً : الإيرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2015 بمبلغ 7408 مليون دينار لتشكل بذلك 26.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 28.6% في عام 2014، فيما يتوقع أن تتخفف هذه النسبة في عامي 2016 و 2017 لتصبح 26.5% و 26.0% على التوالي.

الإيرادات العامة للسنوات 2013 - 2017

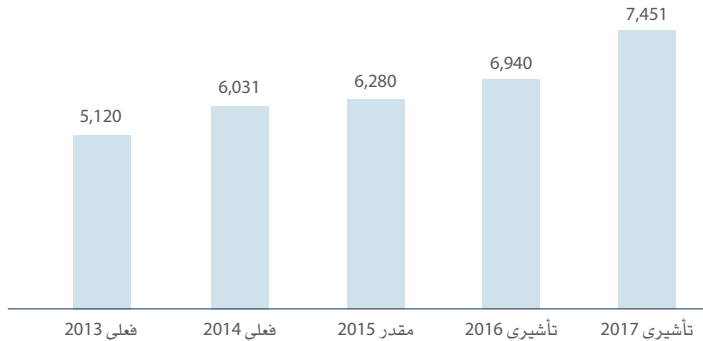


وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :-

1. الإيرادات المحلية :

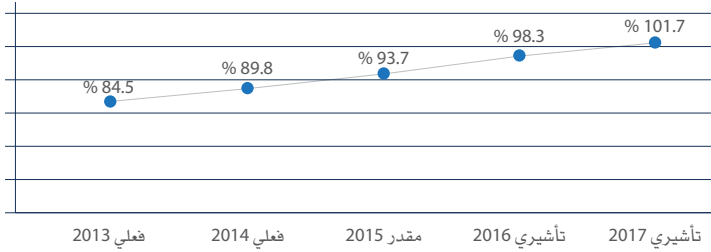
قدرت الإيرادات المحلية في عام 2015 بحوالي 6280 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 4.1% عن مستواها في عام 2014، وتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.6% مقارنة مع 23.7% في عام 2014.

الإيرادات المحلية للسنوات 2013 - 2017



وترتيباً على ذلك، ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 89.8% في عام 2014 إلى 93.7% في عام 2015، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2016 و 2017 الى ما نسبته 98.3% و 101.7% على التوالي.

تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية للسنوات 2013 - 2017



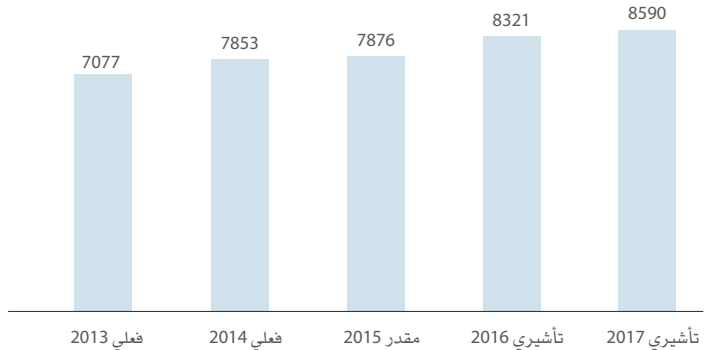
2. المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2015 بنحو 1128 مليون دينار مقارنة مع 1237 مليون دينار في عام 2014. موزعة بواقع 806 مليون دينار من دول مجلس التعاون الخليجي و322 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي .

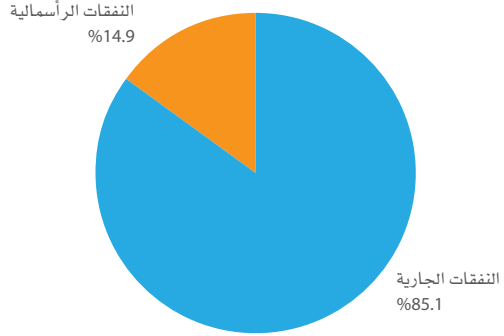
ثانياً : النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2015 بنحو 7876 مليون دينار مقارنة مع 7853 مليون دينار في عام 2014، بارتفاع مقداره 24 مليون دينار أو ما نسبته 0.3%، مشكّلة ما نسبته 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30.9% في عام 2014. ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة في عامي 2016 و 2017 لتصل الى 27.8% و 26.7% لكل منهما تبعاً.

النفقات العامة للسنوات 2013 - 2017



هيكل النفقات العامة لعام 2015

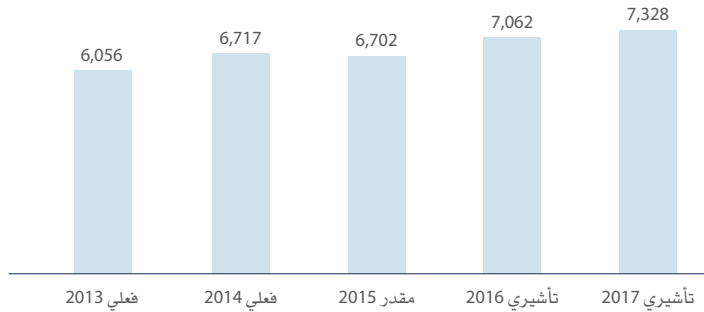


وقد توزعت هذه النفقات على النحو الآتي :-

1. النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية في عام 2015 بنحو 6702 مليون دينار مسجلة انخفاضاً بلغت نسبته 0.2% عن مستواها في عام 2014، ولتشكل حوالي 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 26.4% في عام 2014. ويتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض في عامي 2016 و 2017 لتصل الى 23.6% و 22.8% لكل منهما تباعاً. ويعزى الانخفاض في النفقات الجارية المقدرة لعام 2015 الى قرار مجلس النواب بتخفيض النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 بنحو (220) مليون دينار نتيجة لانخفاض اسعار النفط. وقد تركز انخفاض النفقات الجارية بإلغاء مخصص بند تعويض دعم المحروقات والبالغ (180) مليون دينار وتخفيض مخصصات بند دعم المواد التموينية بمبلغ (23) مليون دينار.

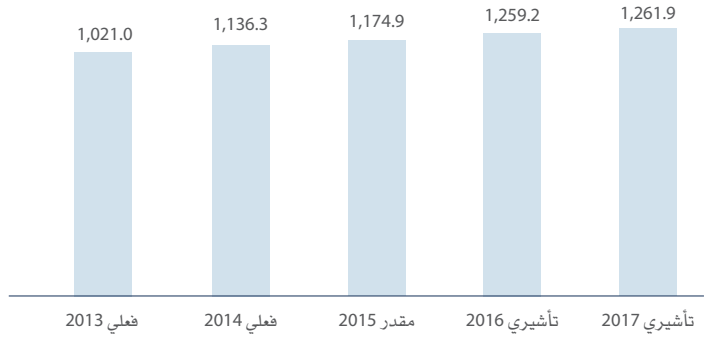
النفقات الجارية للسنوات 2013 - 2017



2. النفقات الرأسمالية

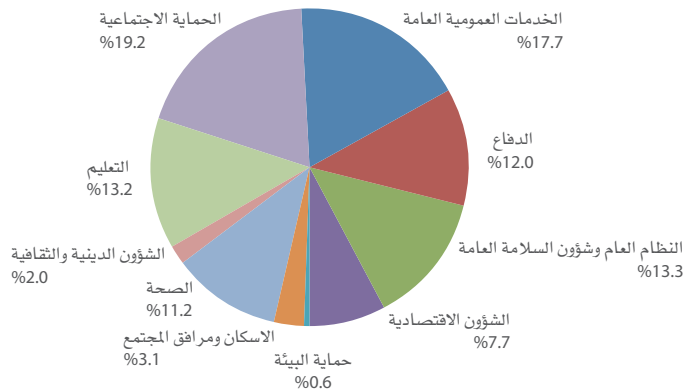
قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2015 بنحو 1175 مليون دينار أو ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي مسجلة بذلك ارتفاعاً يقارب 39 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% عن مستواها في عام 2014. وتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 14.9%.

النفقات الرأسمالية للسنوات 2013 - 2017



ويتوقع أن تستقر نسبة النفقات الرأسمالية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 عند نفس مستواها في عام 2015 على أن تتخفض في عام 2017 إلى نحو 3.9%.

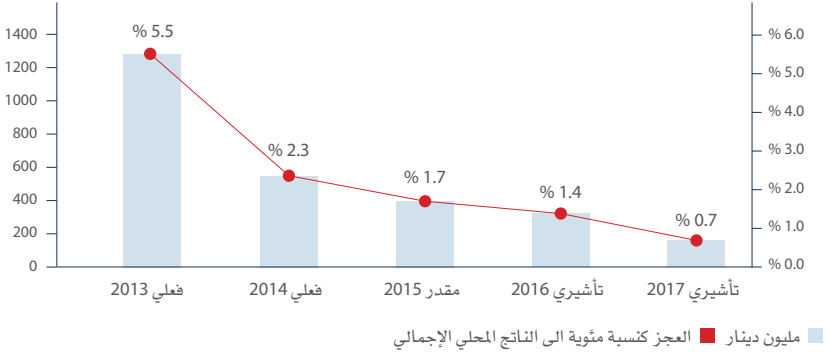
التصنيف الوظيفي للنفقات العامة في عام 2015



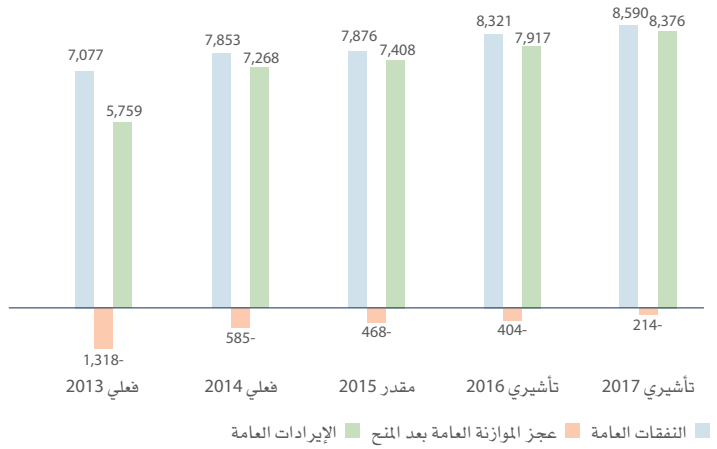
ثالثاً : العجز المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2015 نحو 468 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 2.3% في عام 2014، وليواصل هبوطه إلى 1.4% في عام 2016 و 0.7% في عام 2017.

عجز الموازنة العامة بعد المنح للسنوات 2013 - 2017



خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2013 - 2017



خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2013 - 2017

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2013	فعلي 2014	مقدر 2015	تأشيري 2016	تأشيري 2017
الإيرادات المحلية	5,119.8	6,031.1	6,280.0	6,940.0	7,451.0
المنح الخارجية	639.1	1,236.5	1,128.0	977.0	925.0
مجموع الإيرادات العامة	5,758.9	7,267.6	7,408.0	7,917.0	8,376.0
النفقات الجارية	6,056.1	6,716.6	6,701.5	7,061.8	7,328.4
النفقات الرأسمالية	1,021.0	1,136.3	1,174.9	1,259.2	1,261.9
مجموع النفقات العامة	7,077.2	7,852.9	7,876.4	8,321.0	8,590.3
عجز الموازنة العامة					
بعد المنح	1,318.2-	585.3-	468.4-	404.0-	214.3-
قبل المنح	1,957.3-	1,821.8-	1,596.4-	1,381.0-	1,139.3-
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	%5.5-	%2.3-	%1.7-	%1.4-	%0.7-
قبل المنح	%8.2-	%7.2-	%5.8-	%4.6-	%3.5-

مؤشرات الملاءة المالية

البيان	فعلي 2013	فعلي 2014	مقدر 2015	تأشيري 2016	تأشيري 2017
نسبة الإيرادات العامة للناتج	%24.1	%28.6	%26.7	%26.5	%26.0
نسبة الإيرادات المحلية للناتج	%21.5	%23.7	%22.6	%23.2	%23.2
نسبة المنح الخارجية للناتج	%2.7	%4.9	%4.1	%3.3	%2.9
نسبة النفقات العامة للناتج	%29.7	%30.9	%28.4	%27.8	%26.7
نسبة النفقات الجارية للناتج	%25.4	%26.4	%24.2	%23.6	%22.8
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	%4.3	%4.5	%4.2	%4.2	%3.9
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	%14.4	%14.5	%14.9	%15.1	%14.7
تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة	%72.3	%76.8	%79.7	%83.4	%86.7
تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية	%84.5	%89.8	%93.7	%98.3	%101.7

إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2015

(بالآلاف دينار)

مجموع الفصل	النفقات				الفصل
	الرأسمالية			الجارية	
	المجموع	قروض	خزينة		
40,784	0	0	0	40,784	الديوان الملكي الهاشمي
20,989	0	0	0	20,989	مجلس الأمة
41,842	14,980	0	14,980	26,862	رئاسة الوزراء
894	30	0	30	864	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي
738	40	0	40	698	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد
3,121	50	0	50	3,071	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية
1,053	100	0	100	953	ديوان المظالم
8,294	620	0	620	7,674	ديوان المحاسبة
1,659	350	0	350	1,309	وزارة تطوير القطاع العام
3,690	1,082	0	1,082	2,608	ديوان الخدمة المدنية
1,300	50	0	50	1,250	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
955,100	30,100	0	30,100	925,000	وزارة الدفاع
198,800	38,300	0	38,300	160,500	الخدمات الطبية الملكية
2,563	730	0	730	1,833	المركز الجغرافي الملكي الأردني
22,317	1,825	0	1,825	20,492	وزارة الداخلية
11,116	2,610	0	2,610	8,506	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات
585,850	26,850	0	26,850	559,000	وزارة الداخلية / الأمن العام
187,800	21,800	0	21,800	166,000	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني
192,300	15,300	0	15,300	177,000	وزارة الداخلية/قوات الدرك
57,122	7,730	0	7,730	49,392	وزارة العدل
12,841	475	0	475	12,366	دائرة قاضي القضاة
54,330	2,700	0	2,700	51,630	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
3,214	840	0	840	2,374	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
2,661,372	88,096	0	88,096	2,573,276	وزارة المالية
2,154	250	0	250	1,904	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
28,931	4,550	0	4,550	24,381	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية
18,109	1,305	0	1,305	16,804	وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة
1,832	110	0	110	1,722	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة
45,849	500	0	500	45,349	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

(بالآلاف دينار)

مجموع الفصل	النفقات				الفصل
	الرأسمالية			الجارية	
	المجموع	قروض	خزينة		
30,483	21,420	0	21,420	9,063	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
1,380	105	0	105	1,275	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ دائرة مراقبة الشركات
114,494	112,750	13,700	99,050	1,744	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / المجلس القومي للتخطيط
14,081	9,065	0	9,065	5,016	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة
12,273	3,255	0	3,255	9,018	وزارة السياحة والآثار
7,850	1,605	0	1,605	6,245	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
160,888	153,550	0	153,550	7,338	وزارة الشؤون البلدية
150,281	141,935	0	141,935	8,346	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
130,949	89,320	0	89,320	41,629	وزارة الأشغال العامة والاسكان
1,363	50	0	50	1,313	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية
62,039	14,658	3,759	10,899	47,381	وزارة الزراعة
54,703	52,457	0	52,457	2,246	وزارة المياه والري
52,400	40,455	905	39,550	11,945	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن
4,264	2,398	0	2,398	1,866	وزارة البيئة
910,171	63,690	0	63,690	846,481	وزارة التربية والتعليم
104,684	38,505	0	38,505	66,179	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
641,559	54,500	0	54,500	587,059	وزارة الصحة
125,144	11,870	0	11,870	113,274	وزارة التنمية الاجتماعية
20,521	4,963	0	4,963	15,558	وزارة العمل
8,532	5,475	0	5,475	3,057	وزارة الثقافة
910	140	0	140	770	وزارة الثقافة/ دائرة المكتبة الوطنية
73,172	69,727	0	69,727	3,445	وزارة النقل
2,506	590	0	590	1,916	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
25,775	20,997	0	20,997	4,778	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
7,876,386	1,174,853	18,364	1,156,489	6,701,533	المجموع

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنة المالية 2015

(بالآلاف دينار)

المجموع	النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية	التقسيم الوظيفي
1,395,409	48,687	1,346,722	الخدمات العمومية العامة
936,700	30,100	906,600	الدفاع
1,046,069	74,185	971,884	النظام العام وشؤون السلامة العامة
606,560	468,901	137,659	الشؤون الاقتصادية
50,664	48,798	1,866	حماية البيئة
246,191	222,462	23,729	الاسكان ومرافق المجتمع
885,759	107,550	778,209	الصحة
158,061	45,475	112,586	الشؤون الدينية والثقافية
1,036,430	112,005	924,425	التعليم
1,514,543	16,690	1,497,853	الحماية الاجتماعية
7,876,386	1,174,853	6,701,533	المجموع

إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2015

(بالآلاف دينار)

النفقات الرأسمالية	المحافظة
412,069	المركز
81,757	محافظة اربد
47,456	محافظة المفرق
37,932	محافظة جرش
42,931	محافظة عمّالون
91,980	محافظة العاصمة
60,128	محافظة البلقاء
63,899	محافظة الزرقاء
37,716	محافظة مادبا
55,237	محافظة الكرك
92,184	محافظة معان
37,728	محافظة الطفيلة
113,837	محافظة العقبة
1,174,853	المجموع

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

انسجاماً مع مبادئ تعزيز حقوق المرأة والطفل، فقد أولت دائرة الموازنة العامة المرأة والطفل دوراً بارزاً في عملية اعداد الموازنة وتنفيذها وهو ما يعرف بمفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ومفهوم الموازنة الصديقة للطفل، أي الموازنة التي تبرز احتياجات المرأة والطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ففي مجال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، فقد قامت دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة بمراجعة الأنشطة والبرامج ومؤشرات قياس الأداء التي تعنى بشؤون المرأة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية وإبراز المخصصات المقدرة للإنثاء موزعة حسب البرامج في قانون الموازنة العامة السنوي. كما تقوم الدائرة بتأمين المخصصات المالية لدعم المؤسسات والهيئات التي تعنى بشؤون المرأة باعتبار المرأة شريكاً استراتيجياً في مسيرة التنمية في المملكة.

المخصصات المقدرة للإنثاء موزعة حسب الفصول للسنوات 2013 – 2015

(بالآلاف دينار)

2015	2014	2013	الفصل
7,749	6,793	6,660	الديوان الملكي الهاشمي
3,834	3,835	3,611	مجلس الأمة
1,251	1,133	1,030	رئاسة الوزراء
432	372	326	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي
199	176	155	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد
510	477	460	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية
259	185	178	ديوان المطالم
1,919	1,831	1,827	ديوان المحاسبة
587	505	460	وزارة تطوير القطاع العام
1,174	1,059	991	ديوان الخدمة المدنية
288	268	0	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
456	412	344	المركز الجغرافي الملكي الأردني
4,918	4,519	4,157	وزارة الداخلية
2,431	2,306	2,134	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات
14,518	13,531	13,099	وزارة العدل
175	150	27	دائرة قاضي القضاة
13,272	12,032	10,339	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين

(بالآلاف دينار)

2015	2014	2013	الفصل
627	551	511	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
469,886	446,028	416,923	وزارة المالية
452	449	388	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
1,219	1,143	1,138	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية
4,537	4,422	4,200	وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة
583	460	444	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة
10,403	10,152	9,980	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
8,808	3,536	3,240	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
456	423	400	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ دائرة مراقبة الشركات
10,005	9,920	6,846	وزارة التخطيط، والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
8,175	2,584	1,914	وزارة التخطيط، والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة
3,115	2,973	2,652	وزارة السياحة والآثار
941	876	819	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
1,418	12,732	12,500	وزارة الشؤون البلدية
1,956	989	996	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
0	1,035	1,034	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية
5,725	5,366	4,973	وزارة الأشغال العامة والاسكان
697	618	545	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية
10,148	9,926	8,850	وزارة الزراعة
606	526	431	وزارة المياه والري
1,230	1,216	954	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن
450	362	318	وزارة البيئة
511,982	494,053	459,048	وزارة التربية والتعليم
51,352	50,300	33,800	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
357,703	333,373	257,427	وزارة الصحة
66,902	65,314	63,062	وزارة التنمية الاجتماعية
6,368	6,305	5,103	وزارة العمل
1,240	1,141	1,012	وزارة الثقافة
0	317	322	رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر
362	327	313	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية
622	532	505	وزارة النقل
186	175	161	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
9,564	3,625	4,751	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
1,601,686	1,521,331	1,351,355	المجموع

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، فقد سعت دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الماضية الى إحداث نقلة نوعية في هذا المجال وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الاختصاص. حيث قامت الدائرة بتوقيع اتفاقية تعاون مع صندوق الأمم المتحدة لدعم الأمومة والطفولة ”اليونيسف“ بخصوص الموازنة الصديقة للطفل لأجل تعزيز الجهود المبذولة للحفاظ على حقوق الطفل، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة في تحقيق أفضل النتائج ليس على النطاق العام فقط وإنما ليشمل فئات معينة مثل الطفل. وقد قامت الدائرة بجهود كبيرة في سبيل تحقيق ذلك من خلال هيكله البرامج والنشاطات في مجالات الإنفاق الخاصة بالأطفال و تطوير المزيد من مؤشرات الأداء التي تركز على الطفل.

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2013 – 2015

(بالآلاف دينار)

الفصل	2013	2014	2015
وزارة المالية	250	250	250
وزارة التخطيط والتعاون الدولي / المجلس القومي للتخطيط	3,318	4,000	4,385
وزارة التربية والتعليم	841,960	883,273	909,474
وزارة الصحة	162,263	212,949	226,511
وزارة التنمية الاجتماعية	31,111	32,343	32,961
وزارة العمل	350	250	250
وزارة الثقافة	140	150	155
المجموع	1,039,392	1,133,215	1,173,986

أهم المستجدات في موازنة عام 2015

يأتي قانون الموازنة العامة لعام 2015 ترجمةً لسياسة الحكومة الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والمالية، والمستمدة من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والمالي. وعلى ضوء النتائج الإيجابية التي حققتها الحكومة في السنوات الأخيرة في هذا المجال، فقد اشارت التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية المختصة الى ان الاقتصاد الاردني يسير في الطريق الصحيح نحو استعادة توازن المالية العامة وتحفيز النمو الاقتصادي. وستعمل الحكومة على خفض التدرجي لعجز الموازنة العامة وصولاً الى الاعتماد على الذات الامر الذي سيعزز الثقة بأداء الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي. وفيما يلي أبرز المستجدات في موازنة عام 2015:

أولاً: عدم التوسع في الانفاق العام من خلال تثبيت اجمالي الانفاق عند مستواه المقدر في موازنة عام 2014 والبالغ (8.1) مليار دينار والذي سيؤدي إلى بلوغ عجز الموازنة المقدر لعام 2015 نحو (688) مليون دينار او ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنحو (585) مليون دينار او ما نسبته 2.3% من الناتج في عام 2014. وفي ضوء قرار مجلس النواب بتخفيض النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 بنحو (220) مليون دينار، انخفض اجمالي الانفاق الى (7.9) مليار دينار وبالتالي انخفض العجز الى حوالي (468) مليون دينار او ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً: ارتفاع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية لتصل الى 90.7% في قانون موازنة 2015، مقارنة بما نسبته 89.8% في عام 2014. وهذا تجسيد لسعي الحكومة للاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية النفقات الحكومية. وفي ضوء قرار مجلس النواب المشار اليه اعلاه، ترتفع هذه النسبة الى 93.7% في قانون موازنة 2015.

ثالثاً: شكلت المشاريع الممولة من صندوق التنمية الخليجي نحو 43.4% من اجمالي النفقات الرأسمالية. حيث استحوذت قطاعات التنمية المحلية والطاقة والتعليم والطرق والصحة و”الامن والدفاع” والمياه والنقل على ما نسبته 82% من اجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2015.

رابعاً: تضمن قانون موازنة عام 2015 الاشارة ولأول مرة الى إمكانية قيام الحكومة بإصدار صكوك تمويل اسلامي وذلك بالاستناد الى قانون صكوك التمويل الاسلامي رقم 30 لسنة 2012.

خامساً: اتخاذ بعض الاجراءات الهادفة الى تعزيز شفافية البيانات الواردة في قانون الموازنة العامة. حيث تم فصل بند مخصصات المحروقات المتعلقة بالآليات ومركبات النقل ومركبات المشاريع

عن مركبات الصالون. كما تم إعادة تصنيف مخصصات المعونة النقدية ضمن بند مساعدات اجتماعية في موازنة وزارة التنمية الاجتماعية.

سادساً: مراعاة البعد الجغرافي في توزيع المشاريع الرأسمالية لتشمل سائر محافظات المملكة بهدف تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة .

سابعاً: تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط وبما يحول دون وصوله الى المواطنين من ذوي الدخل المرتفعة.

آلية إعداد الموازنة العامة

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتواءم مع الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الإستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة متوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الإعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للإرتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي إحتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وفي أواخر عام 2009 أقر دولة رئيس الوزراء الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة ليتم تطبيقه اعتباراً من موازنة عام 2011، والجدول التالي يوضح هذه الإجراءات:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

الجهة المسؤولة	الإجراء	التاريخ
دائرة الموازنة العامة	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة سنوياً بغلاصة حول سياسات وأولويات موازنتها خلال المدى المتوسط متضمنة كافة أنشطتها الجارية وخاصة المتعلقة بالموارد البشرية والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى مشاريعها الرأسمالية وبيان مدى أهميتها والنتائج المتوخاة من تنفيذها.	نهاية كانون ثاني
كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بغلاصات الأولويات والسياسات.	نهاية شباط
وزارة المالية دائرة الموازنة العامة	إعداد ورقة شاملة سنوياً تتضمن أولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط ورفعها إلى مجلس الوزراء.	منتصف آذار
مجلس الوزراء	مناقشة ورقة الأولويات والسياسات وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.	نهاية آذار
وزارة المالية دائرة الموازنة العامة	إعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمنة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقديراً للنفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية والإيرادات العامة بجانبها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج، ورفعها إلى مجلس الوزراء.	بداية أيار
مجلس الوزراء	مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	5 - أيار
دائرة الموازنة العامة	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط.	منتصف أيار
كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط.	منتصف تموز
دائرة الموازنة العامة	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنات الوحدات الحكومية.	منتصف آب
وزارة المالية دائرة الموازنة العامة	إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية على ضوء الإطار العام المحدث للموازنة متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.	نهاية آب
مجلس الوزراء	إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره.	مطلع أيلول

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
20 - أيلول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف تشرين الأول	إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء أي تعديلات عليه.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
20 - تشرين الأول*	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة*.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين أول*	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأمة*.	مجلس الوزراء
نهاية كانون أول*	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه*.	مجلس الأمة

* تضمنت التعديلات الدستورية المقررة في عام 2011 قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل وذلك للنظر فيهما وفق أحكام الدستور، وتسري عليهما نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور.

مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تزويد دائرة الموازنة العامة بسياسات وأولويات الوزارات والدوائر الحكومية.
- الانتهاء من ورقة السياسات والأولويات من قبل دائرة الموازنة العامة، حيث تحتوي هذه الورقة الملامح العامة للموازنة والسياسات والاجراءات المقترح الاستناد إليها في اعداد مشروع الموازنة، اضافة الى تحديد إجمالي النفقات الرأسمالية.
- عرض الورقة على مجلس الوزراء ومناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها، حيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى والتي سينتج عنها قائمة بالأولويات القطاعية لخطة الحكومة.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها والانتهاء من تحديث ورقة الإطار العام للموازنة، حيث يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والبرامج المفصلة للجهات الحكومية وستقوم الدائرة بتحديث الإطار العام للموازنة بما في ذلك قائمة المشاريع ذات الأولوية.
- عرض ورقة محدثة على مجلس الوزراء متضمنة قائمة المشاريع الرأسمالية (المرحلة الثانية) ليتم مناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.
- تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع الرأسمالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السقوف.
- تحديد سقوف الإنفاق للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا بنماذج الموازنة، ومرفقاً كذلك بسقوف موازنة الوزارات والدوائر.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازنتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محلي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة.
- قيام محلي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية.

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

تواجه الموازنة العامة عددا من المخاطر المحتملة خلال المدى المتوسط 2015 - 2017، بعضها خارج نطاق السيطرة المحلية وبعضها الآخر يتعلق بعدم اتخاذ السياسات والاجراءات المفترض اتخاذها. ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي :

1. مخاطر خارج نطاق السيطرة المحلية :

- تراجع حجم المساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة وخاصة المصدرة للنفط في حال استمرار تراجع اسعار النفط العالمي واستمرار تدهور الاوضاع الامنية في المنطقة الامر الذي يؤثر على خطط الحكومة الهادفة الى الحفاظ على مستوى منخفض لعجز الموازنة.
- تراجع الطلب الخارجي على الصادرات الاردنية من قبل اهم شركاء الاردن في مجال التجارة وخاصة الدول المجاورة في ضوء استمرار تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية وتدهور الاوضاع الامنية في المنطقة.
- الاخطار الناتجة عن الصراعات والاحداث السياسية والاضطرابات في المنطقة وما يترتب عليها من استمرار حالة عدم الاستقرار والتي تفضي الى تدفق المزيد من اللاجئين مما يشكل ضغوطا هائلة على المالية العامة اضافة الى الاثار السلبية على الاقتصاد الوطني، الى جانب الضغوطات على بعض القطاعات التي تقدم خدمات هامة للمواطن الاردني كالتعليم والصحة الامر الذي يتطلب رصد مخصصات مالية كبيرة لتحسين كفاءة هذه الخدمات.
- عودة الاسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية للارتفاع بالتزامن مع تدهور الاوضاع الاقليمية الأمر الذي من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات من النفط والمواد الغذائية وتباطؤ قيمة الصادرات الاردنية وبالتالي تزايد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

2. مخاطر ضمن نطاق السيطرة المحلية :

- التباطؤ في تنفيذ المشاريع الرأسمالية المرتبطة بالمنحة الخليجية والمؤشرات المتفق عليها ضمن برامج المنح الاوروبية، الامر الذي ينعكس سلباً على حجم المنح الواردة للخبزينة.
- عدم الالتزام بتنفيذ البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الامر الذي يؤثر على الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني وقدرة الحكومة على تأمين التمويل اللازم للاحتياجات التمويلية الضخمة.

- توقف العمل بالقرارات الحكومية المتعلقة بتسعير المشتقات النفطية بصورة شهرية ومنح استثناءات للتعيين للوزارات والدوائر الحكومية.
- التأخر في مواجهة خسائر ومديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه واستمرار وجود التشوهات السعرية في أسعار الكهرباء والماء، سيما في ضوء ارتفاع الضمانات خارج اطار الموازنة العامة على ديون شركة الكهرباء الوطنية والنمو السريع في الإنفاق على قطاع المياه.
- عدم الالتزام بقرار عدم كفاية قروض المؤسسات العامة المستقلة الأمر الذي من شأنه زيادة رصيد صافي الدين العام، وما قد يترتب على ذلك من زيادة نسبه للناتج المحلي الاجمالي.
- استجابة الحكومة لمطالب وضاغوط بعض الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المتمثلة بتحسين الحوافز والمزايا المادية المقدمة لموظفيها مما يرهق كاهل الموازنة العامة ويخلق تساؤلات حول جدية الحكومة في ضبط النفقات العامة والجارية منها على وجه الخصوص.

معلومات الاتصال :

دائرة الموازنة العامة

الشميساني: شارع حسين الجسر - بناية 24

ص.ب 1860 عمان - الاردن، الرمز البريدي 11118

هاتف: 962 6 5666065/123 | الفاكس: 962 6 5666063

البريد الالكتروني: Info@gbd.gov.jo | gbd@gbd.gov.jo

www.gbd.gov.jo